

مخاوف من عدم إدانة أحزاب تونسية متهمه بالفساد في الانتخابات

دعوات لنزع الشرعية عن برلمانيين وإجراء انتخابات جزئية



طفع الكيل

محتجون يطالبون بإسقاط النظام في تونس

وتمثل الاحتجاجات المستمرة أكبر موجة من الاضطرابات السياسية منذ عدة سنوات، مع اعتقال الشرطة للمئات من الأشخاص بعد صدامات ليلية في عدة مناطق تزامنا مع الذكرى العاشرة للثورة، التي جلبت الديمقراطية لتونس لكنها فاقمت المعاناة الاقتصادية والاجتماعية.

وقال محمود وهو عامل مقهى في أثناء المظاهرة لرويتزن "لا يمكننا أن نقبل دولة بوليسية في تونس بعد 10 سنوات من الثورة... إنه أمر مخز... لن يمرأ".

وفي حين أن الشبان الذين اشتبكوا مع شرطة مكافحة الشغب في صدامات ليلية عنيفة في الأحياء الفقيرة من المدن التونسية، أعربوا عن القليل من الأهداف السياسية الواضحة، فإن الاحتجاجات النهارية ركزت على نقص الوظائف وعلى تعامل الشرطة العنيف مع المظاهرات والاعتقالات التي شملت بعض المدونين.

وحاولت قوات الأمن تفريق المحتجين بقنابل الغاز المسيل للدموع، والهراوات المطاطية، بعد انتهاء الوقت المرخص به للمسير، وأدى ذلك إلى إصابة أحد المتظاهرين في رأسه، إثر الاعتداء عليه بعضا مطاطية من قبل قوات الأمن، وفق شهود عيان.

ورغم الانتشار الأمني الكثيف لقوات مكافحة الشغب وعربات الشرطة، إلا أن جموع المحتجين تمكنوا من تحدي إغلاق شارع الحبيب بورقيبة، ووصلوا إلى هناك رافعين شعارات تطالب بإسقاط النظام واستقالة رئيس الوزراء هشام المشيشي.

ويشير إغلاق السلطات الشارع الرئيسي بالعاصمة، وهو نقطة محورية في احتجاجات حاشدة أطاحت بالرئيس الراحل زين العابدين بن علي قبل عشر سنوات، إلى تزايد مخاوف الحكومة من تصاعد وتيرة الاحتجاجات المستمرة منذ أكثر من أسبوع في أرجاء البلاد.

تونس - اندلعت مواجهات السبت، بين المئات من المتظاهرين وقوات الأمن في العاصمة تونس، خلال مسيرة خرجت للمطالبة بالإفراج عن محتجين أوقوا خلال الأيام الماضية.

وذكرت مصادر صحافية بأن المئات من المحتجين خرجوا في مسيرة دعا إليها نشطاء تحت شعار "لا لعودة دولة البوليس"، للمطالبة بإطلاق سراح موقوفى الاحتجاجات الليلية التي شهدتها البلاد مؤخرا.

وأطلق المحتجون شعارات "لا خوف لا رعب السلطة ملك الشعب"، "شغل حرية كرامة وطنية" و"الشعب يريد إسقاط النظام".

وشارك في المسيرة قيادات معروفة من أحزاب اليسار من بينهم السياسي البارز حمزة الهامسي والنائب في البرلمان منجى الرحوي، كما حضر ممثلون عن منظمات من المجتمع المدني من بينها رابطة حقوق الإنسان واتحاد العاطلين عن العمل.

عليه القانون الانتخابي هو أنه يتخذ حيزا من الزمن ينسبه المدة التي تتخذها الجرائم العادية، بمعنى أنه يمكن للنائب أن ينهي عهده البرلمانية ويترشح مرة أخرى والقضاء لم يقل بعد كلمته النهائية بشأنه (...) إنها إجراءات مطولة".

وزاد هذا التقرير الذي اتهم علنا أحزابا تتحكم حاليا في المشهد السياسي في البلاد بإبرام عقود مع شركات أجنبية لتلميع صورتها وتجاوز سقف التمويل الذي يحدده القانون الانتخابي، من حدة الانتقادات الموجهة للبرلمان.

وتعلقا على تباطؤ البت في الشبهات التي وردت في التقرير، قال الناطق باسم حزب التيار الشعبي محسن النابتي، إن "المنظومة بقيادة الإخوان المسلمين الذين تمثلهم حركة النهضة تمكنت من كل الأجهزة (...) من حقنا ومن واجبنا أن نطرق كل الأبواب من أجل محاسبتهم، لكن يجب أن نحرر الدولة وأجهزتها من قضاء وإعلام من هؤلاء".

وتابع النابتي في تصريح لـ"العرب"، أن "البرلمان بمكوناته التي فازت في الانتخابات المزورة" التي جرت في 2019 هو فاقد لأي شرعية (...) كيف لا وهذا البرلمان أثبت فشله في ثلاثة جوانب؛ أجل تلميع صورتها وغيرها من الاتهامات التي زادت من حدة الانتقادات الموجهة للبرلمان.

وأوضح "الجانب الثاني يتعلق بشرعية الإنجاز (...) لا وجود للإنجاز طيلة عشر سنوات (...) لقد حطموا مقدرات الشعب التونسي الاقتصادية وجعلوا كل المؤشرات سلبية سواء في الصحة أو التعليم أو غيرها (...) والجانب الآخر هو سقوط الشرعية الأخلاقية جراء ما نشاهده من عنف وإرهاب لفظي وتهديد للتونسيين بالحرب الأهلية وبالميليشيات".

وفيما يذهب المعارضون لهذا البرلمان ومكوناته السياسية إلى الأقصى في مواجهته من خلال المطالبة بحله، تتخذ أطراف أخرى أداءه وتطالبه بتحسين صورته، علاوة على ضرورة تغيير القانون الانتخابي الذي أفرز هذا البرلمان المقسم على نفسه.

واستتجت الدريدي بالقول "المشكلة تكمن في القانون الانتخابي الذي لم يضع شروطا للترشح لاكتساب صفة النائب (...) يمكن لأي شخص أن يترشح للانتخابات ويحصل على حصانة ويفلت بالتالي من العقاب".

أعاد بيان لجمعيات وشخصيات وطنية في تونس الجدل إلى الواجهة حول تقرير محكمة المحاسبات، وهي أعلى هيئة قضائية رقابية في البلاد، حول الانتخابات الأخيرة، حيث طالبت هذه الأطراف بتنفيذ مخرجات هذا التقرير من خلال "نزع الشرعية" عن بعض البرلمانيين "غير الشرعيين" وتنظيم انتخابات جزئية لتعويضهم.

صغير الحيدري

عقوبات أخرى يضبطها القانون وينطق بها القضاء".

وأكد المُمضون على هذه الرسالة أنه "أصبح بالإمكان نزع الشرعية عن العشرات من الأعضاء غير النزاهة اعتمادا على تقرير محكمة المحاسبات"، مبيّنين أن هذا البرلمان "عارا على شعب تونس الذي ضحى بالعشرات من أبنائه من أجل برلمان يمثله تمثيلا صادقا ونزيها".

وشدد هؤلاء على ضرورة "نزع الشرعية" عن هؤلاء البرلمانيين وتنظيم انتخابات تشريعية جزئية "لتعويض النواب غير الشرعيين".

واتهم تقرير محكمة المحاسبات، الذي جرى الإعلان عنه في نوفمبر الماضي، أحزابا عديدة على غرار حركة النهضة الإسلامية التي تصدرت نتائج هذه الانتخابات وحزب قلب تونس الذي حل ثانيا، بإبرام عقود مع شركات أجنبية من أجل تلميع صورتها وغيرها من الاتهامات التي زادت من حدة الانتقادات الموجهة للبرلمان.

وفيما تحاول الأحزاب التي أدانتها التقرير تبرئة ذمتها بالإشارة إلى عدم تحرك القضاء ضدها وإدانتها إدانة صريحة، تضغط أوساط سياسية وحقوقية من أجل الدفع نحو رفع الحصانة عن برلمانيين ومحاسبتهم، وهو ما يضع تونس أمام مأزق دستوري.

وقالت استاذة القانون الدستوري منى كريم الدريدي، إن "النواب المنتخبون من طرف الشعب لذلك لا يمكن تجريد عضويتهم، ولكن هناك إجراءات أخرى تتعلق برفع الحصانة (...) هذا الإجراء لا يمكن تبنيه إلا بعد ورود طلب من النيابة العمومية للبرلمان بشأن شبهة جرمية لأحد أعضائه، ثم يقع النظر في هذا الطلب من طرف اللجنة المختصة في البرلمان".

وأضافت الدريدي في تصريح لـ"العرب"، أنه "يمكن لمحكمة المحاسبات أن تتخذ عقوبات مالية على هؤلاء النواب، ولكن هذه العقوبات لا تنهي المسار القضائي الذي يستمر (...) ما يمكن أن يعنيه على هذا المسار حسب ما ينص

تونس - تسعى أوساط سياسية ومنظمات في المجتمع المدني في تونس إلى الدفع نحو تنفيذ مخرجات تقرير محكمة المحاسبات حول الانتخابات البرلمانية والرئاسية الأخيرة، في خطوة تستهدف محاسبة الأطراف المتورطة في ارتكاب انتهاكات جسيمة خلال الاستحقاق المذكور والتي تطرق إليها هذا التقرير.

وبالرغم من مضي أكثر من شهرين على كشف المحكمة النقاب عن هذا التقرير الذي أدان العديد من الأحزاب السياسية الوازنة على غرار حزب قلب تونس وحركة النهضة الإسلامية، وهي أحزاب تقود الحزبان البرلماني والسياسي الداعم للحكومة برئاسة هشام المشيشي، غير أن هذا التقرير لا يزال يراوح مكانه وسط تشكيك في قدرة القضاء على المساس بهذه الأحزاب.



منى كريم الدريدي
القانون الانتخابي يتبع
لاي كان اكتساب
صفة نائب وحصانة

وفي الوقت الذي يتزايد فيه الغضب في الشارع ضد المنظومة السياسية التي قادت تونس في العشرية التي تلت ثورة 14 يناير 2011، طالبت ست وعشرون جمعية مدنية وأكثر من مئة شخصية وطنية، الجمعة، بالعمل الفوري على تنفيذ مخرجات تقرير محكمة المحاسبات التي تعد أعلى هيئة قضائية رقابية في البلاد.

واعترضت هذه الجمعيات والشخصيات الوطنية في رسالة مفتوحة وجهتها إلى كل من رئيس محكمة المحاسبات ووكيل الجمهورية (النائب العام)، أن الانتهاكات التي رصدتها تقرير المحكمة "ترقى إلى مستوى الجريمة، ما من شأنه أن يُفضي إلى الحكم بنزع صفة نائب عن العشرات من أعضاء مجلس النواب، فضلا عن

شكوك في أن تحل الانتخابات المبكرة أزمة النظام في الجزائر

جبهة القوى الاشتراكية: الانتخابات لن تخرج البلاد من الأزمة

لاحتواء غضب الشارع في 2019، وقاطعا الانتخابات الرئاسية والاستفتاء الشعبي على الدستور الجديد الذي أقيم في نوفمبر الماضي، واعتبرا أن الإحصائيات المعن عنها من طرف المؤسسات الرسمية حول المشاركة الشعبية في الاستحقاقين المذكورين تعكس إرادة الشارع في رفض المسار الانتخابي للخروج من الأزمة، وتترجم أزمة الشرعية التي تخيم على مؤسسات الدولة ومرجعيتها التشريعية (الرئاسة والدستور).

المعارضة تعتبر الانتخابات محاولة جديدة من السلطة لإرساء قواعد النظام السياسي دون الالتفات إلى المطالب الحقيقية

وذكر حزب جبهة القوى الاشتراكية في بيان سابق، بأن "المقاطعة القوية للاستفتاء الشعبي تترجم رفضا شعبيا للنظام بأكمله، بل ورفضاً لكل المسار السياسي والمؤسساتي الذي تمت مباشرته ابتداءً من فبراير 2019 من طرف النظام، وتعتبر في نفس الوقت وبكل وضوح عن تطلع شعبي عميق لا يتزعزع نحو التغيير، وإقامة دولة الحق والقانون، دولة ديمقراطية واجتماعية والتي هي في صميم مشروعنا السياسي منذ نشأة حزبنا في 1963".

أهمية للانتخابات التي تستعد السلطة لتنظيمها خلال السداسي الأول من العام الجاري. وكانت السلطة المستقلة لتنظيم الانتخابات قد وزعت مسودة قانون الانتخابات الذي أدرج عدة إجراءات جديدة، أبرزها المناصفة بين الرجال والنساء في لوائح الترشيح، والتصويت المفتوح على القائمة، وتمكين الأحزاب الجديدة من دخول الاستحقاق دون المرور على شرط خمسة في المئة من عدد الناخبين.

وأبدت العديد من القوى السياسية، لاسيما تلك المحسوبة على معسكر الموالاة، ترحيبها بالإصلاحات الجديدة التي أوردتها القانون، ودخلت في استعدادات داخلية تحسبا لخوض الاستحقاق الذي وصفته جبهة التحرير الوطني بـ"الخطوة اللافتة في طريق تكريس الإرادة الشعبية والقضاء على المال السياسي".

غير أن أحزاب المعارضة تتجه إلى مقاطعة الانتخابات المنتظرة، واعتبرتها محاولة جديدة من السلطة القائمة لإرساء قواعد النظام السياسي دون الالتفات إلى المطالب الحقيقية التي رفعها الحراك الشعبي والمعارضة منذ أكثر من عام. وخلصت إلى أن المسعى سيكون من أجل فرض الأمر الواقع وليس الحل الحقيقي للأزمة السياسية التي تعيشها البلاد. وكانت جبهة القوى الاشتراكية وتكتل قوى البديل الديمقراطي قد عارضتا المسار الانتخابي الذي أعدته السلطة

تُسخر فيه آليات التغيير الحقيقي، بعيدا عن الحلول الزائفة غير محمودة العواقب. وأضاف "تعتقد أن الأوان لم يفت لاستدراك الأمور، ولم يقض وقت العودة إلى مسار حقيقي بكل ما تملكه من مقومات بشرية وطبيعية وتاريخية"، الأمر الذي يترجم ترتيب الأولويات لدى جبهة القوى الاشتراكية، وعدم إيلائه

بـ"القفز إلى الأمام من أجل المرور بقوة كما تم خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة".

وذكر أمين عام جبهة القوى الاشتراكية بأن "أي أجندة سياسية لا تأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل والشروط المسبقة سيكون مآله الفشل". وشدد على ضرورة مباشرة حوار وطني واسع وتوافقي



السلطة ماضية في سياسة الهروب إلى الأمام

صابر بلادي

الجزائر - بدأ خيار الانتخابات التشريعية والمحلية المبكرة بالجزائر خلال النصف الأول من العام الجاري، في فرز المشهد السياسي المحلي، فمع ترحيب الطبقة السياسية بمقترحات قانون الانتخابات الجديد، تتوجه أحزاب المعارضة إلى مقاطعة الاستحقاق المذكور، حيث تعتبر أن "الانتخابات ليست هي الحل المثالي للأزمة السياسية التي تتخبط فيها البلاد".

وصرح الأمين العام الأول لحزب جبهة القوى الاشتراكية المعارض يوسف أوشيش، السبت، على هامش تنصيب هيئة الحزب المحلية على مستوى العاصمة، بأن "الانتخابات التشريعية والمحلية المبكرة مهما كان مستورها وتصنيفها وفعاليتها وشمولية القوانين المنظمة لها، لن تكون حلا للأزمة السياسية التي تتخبط فيها البلاد".

وطالب الرجل الأول في أعرق أحزاب المعارضة الجزائرية بـ"وضع إجراءات واضحة للتهئية، وفتح المجالين السياسي والإعلامي ورفع القيود عن الحريات قبل الذهاب إلى أي استحقاق انتخابي"، وهو ما يلتمح إلى إمكانية مقاطعة الحزب للانتخابات.

وجاء تلميح أوشيش المنتخب مؤخرا على رأس جبهة القوى الاشتراكية، لينضاف إلى مؤشرات مقاطعة لاحت في الألق خلال الأيام الأخيرة من طرف القوى المنضوية تحت لواء تكتل البديل